

## الأداء التفاوضي لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف وأثره في توقيع الاتفاق النووي

أ.م.د. صباح صاحب العريض

الباحثة زهراء عادل حسن

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

### المقدمة:

إن موضوع الأداء التفاوضي من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة في المجتمع الدولي لما له من تأثير واضح في الحياة السياسية ، فالجانب التفاوضي يظهر القدرة على حل الأزمات بطرق دبلوماسية تقضي إلى الوصول إلى أنجع الوسائل والخروج بنتائج ايجابية ، وهذا ما أظهرته المفاوضات من دور كبير في البرنامج النووي الإيراني الذي اخذ أهمية كبيرة وحيزاً أكبر من المفاوضات بين الأطراف ، إذ انه في أكثر الأحيان تصل تلك المفاوضات إلى طرق مسدودة ، لكن جهود المفاوضين تأخذ طابعا آخر يتجه نحو الحل السلمي للقضية مما يدل على إن الأداء التفاوضي ميزة خاصة من خلال بلورته عن طريق المفاوضين المميزين الذين يستطيعون اتخاذ قرارات مناسبة وفي أوقات حرجة وعدم التسليم للحروب كحل نهائي وهذا ما قدمته لنا المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني والتوصل لنتائج قد تكون ودرجة كبيرة مرضية لجميع الأطراف .  
اولا - أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في دراسة الأداء التفاوضي لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف وأثره في توقيع الاتفاق النووي ، والوصول إلى نتائج ترضي كافة الأطراف .

ثانيا - إشكالية البحث :

تتلخص إشكالية البحث بأنه في كل عملية مفاوضات يكون للأداء التفاوضي للفريق المفاوض دور مهم وحاسم في حل النزاعات وفي تحقيق أكبر قدر من الفائدة لدولته ، ففي كثير من المفاوضات التي انتهت بتحقيق مكاسب واضحة يكون للأداء التفاوضي لأعضاء فريق التفاوض دور محوري وأساسي ، لهذا يمكن إثارة عدد من الأسئلة التي تمثل إشكالية البحث :

١ . ما هو الدور الذي لعبه الفريق المفاوض الإيراني ممثلاً بوزير الخارجية محمد جواد ظريف في التوصل

إلى اتفاق بخصوص البرنامج النووي الإيراني ؟

٢ . ما هي العلاقة بين الأداء التفاوضي وتحقيق الأهداف في العملية التفاوضية ؟

ثالثا - فرضية البحث :

يقوم البحث على فرضية مفادها انه كلما كان الأداء التفاوضي لأعضاء فريق التفاوض منسقا ويستند على أرضية ثابتة تتمثل بالدعم الكامل لأعضاء الفريق وينطلق من معطيات وعقيدة راسخة ، كانت نتائج عملية التفاوض إيجابية يمكنها أن تسهم في حل النزاعات وتحقيق مكاسب لطرف الفريق التفاوضي .

رابعا - منهجية البحث :

لغرض التحقق من فرضية البحث تم اعتماد المنهج الاستقرائي وأدوات التحليل الوصفي لتوضيح الأداء التفاوضي لوزير الخارجية الإيراني ، وطبيعة تلك المفاوضات ودورها على المستوى الدولي في حل النزاعات . كما وتم استخدام أدوات التحليل السلوكي لدراسة الأبعاد والسمات الشخصية لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف وانعكاس ذلك على إدارته للمفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني .

خامسا - هيكلية البحث :

من أجل الإحاطة بموضوع ((الأداء التفاوضي لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف وأثره في توقيع الاتفاق النووي)) تم تقسيم البحث على مبحثين سبقتهما مقدمة ، تناول المبحث الأول الأداء التفاوضي للوزير محمد جواد ظريف وأثره في توقيع الاتفاق النووي ، أما المبحث الثاني فكان عن المكاسب التي حققها ظريف من خلال المفاوضات حيث تم توضيح مسيرة المفاوضات حول البرنامج النووي ما قبل ظريف ومن ثم التركيز على إدارة ظريف للفريق التفاوضي الإيراني وعموم المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني واهم الانجازات التي حققها ، وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم ما توصل إليه البحث .

**المبحث الأول: الأداء التفاوضي لظريف وأثره في توقيع الاتفاق النووي:**

بعد مرور أربع سنوات على تولي (الوزير علي أكبر صالحی) للوزارة الخارجية الإيرانية ، المدة التي جُرت

فيها إيران إلى سلسلة من الأزمات والمشكلات ، وعلى رأسها الأزمة المتفاقمة الخاصة بالبرنامج النووي للبلاد ، فعقب فوز الرئيس السادس لجمهورية إيران حسن روحاني الذي استلم منصبه في شهر آب في عام ( ٢٠١٣ ) ، أصدر قرارين مفصلين وهما :

أولهما : تكليف السفير جواد ظريف بتولي وزارة للخارجية، وسبب هذا الاختيار تعود لخبرته وممارسته في داخل أروقة هيئة الأمم المتحدة وتشكيلتها، إذ انه كان سفيراً لجمهورية إيران فيها ما بين عامي ( ٢٠٠٢ . ٢٠٠٧ ) م ، كما يرتبط بعلاقات جيدة وطيبة وحسنة مع الدول الغربية ، وله علاقات طيبة وجيدة مع المسؤولين في الإدارة الأمريكية، إذا انه قضي ما يقارب عشرين عاماً في أمريكا يعمل أو يدرس في ولاية كاليفورنيا و كولورادو ونيويورك<sup>(١)</sup> ، ومن ضمن ما هدف إليه هذا التكليف هو تسليم شخصية دبلوماسية إيرانية هرم العمل الدبلوماسي الإيراني تفهم العقلية الغربية عموماً والأمريكية على وجه الخصوص وهو ما سيمكنها من إدارة الملفات والأزمات والمشاكل المكررة برؤية واضحة وعقلية منفتحة تعرف طريقة تفكير الدول الغربية ، كرسالة ضمنية من الرئيس الإيراني حسن روحاني على انفتاح طهران عليها في إطار برنامجه الانتخابي الذي وعد فيه القيام بالإصلاحات الاقتصادية الأساسية التي من الممكن أن تتحقق من خلال إعادة العلاقات الإيرانية - الأمريكية ، التي انقطعت منذ قيام الثورة الإيرانية التي أطاحت بحليفها في منطقة الشرق الأوسط محمد رضا بهلوي في العام ( ١٩٧٩ )<sup>(٢)</sup> .

ثانيهما : القيام بنقل صلاحيات وسلطات التفاوض التي تخص الملف النووي من هيئة الأمن القومي الإيراني التي يرأسها ( سعيد جليلي ) \* وإسناد الملف النووي الإيراني كلياً إلى وزارة الخارجية المتمثلة بمحمد جواد ظريف، في رسالة إلى الدول الغربية مفادها أن النووي قد أصبح بالنسبة إلى إيران في عهد حسن روحاني ضمن المسار الدبلوماسي الصحيح وليس الأمني<sup>(٣)</sup> .

ونستطيع أن نؤشر أهم المراحل التي اعتمداها المفاوض محمد جواد ظريف في العملية التفاوضية للملف النووي الإيراني وكما يأتي :

أولاً - مرحلة تولي ظريف وزارة الخارجية الإيرانية :

وبعد وصول محمد جواد ظريف إلى منصب الوزارة فإن الظروف قد تبدلت بالنسبة إلى إيران، إذ تبنت البلاد خطاب الانفتاح والاعتدال في سياستها الخارجية<sup>(٤)</sup> ، وكذلك العمل على تطوير العلاقات مع المؤسسات الأوروبية ومعالجة حالات سوء الفهم، وإيجاد أجواء جديدة من التعاطي والفهم المشترك المبني على أساس الاحترام المتبادل التي تعد من الأهداف الأساسية والجادة للسياسة الخارجية<sup>(٥)</sup> ، مما أزداد الحديث في البلاد عن مدى إمكانية استئناف العلاقات بين إيران والولايات المتحدة ، وفي الضوء وجهات نظر الأطراف الفاعلة على الساحة الإيرانية من قضية التقارب الإيراني الأميركي وأسباب رفض بعضها لهذا التقارب ودوافع بعضهم الآخر لقبوله والدفاع عنه ، وذلك لأن نظام الحكم في الجمهورية الإسلامية تتعدد فيه المؤسسات والتيارات ، فقد اختلفت وجهات النظر بين هؤلاء حول التطبيع مع الولايات المتحدة الأمريكية عدو إيران القديم ، الذي عمل على تهميشها وعزلها دولياً طوال السنوات الماضية ، ووجهة نظر الحكومة والإصلاحيين الذين لا يرفضون مبدأ التقارب وعلى استعداد لتطبيقه عملياً، يمكن أن تكون أرضية مشتركة بين الطرفين ، فإيران مثلاً لديها حدود مع أكثر الدول أهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ( العراق . بعض دول الخليج . تركيا ، وكذلك باكستان وأفغانستان ودول آسيا الوسطى ) ، وعليها تقوية علاقاتها معها ، كذلك فإن الموقع الجغرافي بالنسبة إلى إيران لا بد أن يؤخذ بنظر الاعتبار ، إذ يمكن أن توظفه لمصلحتها إذا كانت على علاقة جيدة مع إيران ، وهذا قد يدفعها بالمستقبل إلى تجاوز الخلافات ، وإيجاد حل للمشكلات والأزمات بين الطرفين بالطرائق السلمية والدبلوماسية<sup>(٦)</sup> .

كما أن في أول مؤتمر صحفي عقده محمد جواد ظريف بعد تولية منصب وزير الخارجية ، قال (( إن إيران في حاجة إلى الاعتدال من دون إفراط ولا تقريط )) ، وفي أول خطاب متلفز له صرح أن (( الاعتدال لا يعني في السياسة الخارجية الاستسلام ولا الخلاف ، إنه يعني تفاهماً بناءً مع العالم )) ، ورأى أن الحوار مع الخارج يجب أن يقوم على أساس المساواة والاحترام المتبادل وصيانة حقوق الأمة الإيرانية ، بما في ذلك حقوقها على الصعيد النووي<sup>(٧)</sup> ، وهذا يوضح رغبة الحكومة الإيرانية الجديدة ، لتخفيف حدة النزاع والصراع مع الخارج وما هو إلا دليل على ضرورة تحويل مسار السياسة الخارجية لتتسم بالواقعية والعملية

، كما وطلب الدبلوماسية محمد ظريف من المجتمع الدولي ، الاعتراف بحقوق إيران ليحصل في المقابل على تعاون مناسب، وذكر أن الذين يحترمون الديمقراطية ومبادئ التعامل والحوار الحر المبني على الحق عليهم أن يتحدثوا مع إيران من الآن فصاعداً بأسلوب مناسب ليتلقوا رداً مناسباً ، وأن يعملوا على النهوض بمستوى السلام والأمن والتنمية في المنطقة والعالم في تعزيز العلاقات تأسيساً على المصالح المتبادلة<sup>(٨)</sup> .  
ثانيا - مرحلة تهيئة الأرضية التفاوضية :

وقد سعى ظريف أن يوضح للعالم بأن حقبة ( محمود احمدي نجاد )\* التي تميزت بإنكاره للمحرقة والتهديدات لإسرائيل انتهت الآن ، ففي يوم ( ٤ ) ( ٢٠١٣ ) غرد جواد ظريف على الانترنت موجهاً تهنئة ليهود العالم بمناسبة عيد رأس السنة اليهودية الجديدة أدهشت رسالته كثيرين في إدارة اوباما ، معتبرين احمدي نجاد كان يدعو بانتظام إلى (( محو إسرائيل من الوجود ))<sup>(٩)</sup> ، فظريف يعلم ويدرك أن المضي في سياسة المواجهة القاسية والحادة مع الدول الغربية التي انتهجها احمد نجاد قبله ، ستزيد الوضع الاقتصادي الإيراني أكثر تعقيداً ، ولعل الحلول الأساسية لمشاكل الاقتصاد تنطلق بالأساس من هذه النقطة ، وهنا سوف يكون عليه كما يقترح بعض القيادات الإيرانية الإفادة من مهارة ظريف الدبلوماسية المحنكة والانتقالات لخيارات وأساليب عديدة في سياسته الخارجية ، ولابد من تفهم أهمية وضرورة العمل بالدبلوماسية الاقتصادية والتعرف على مفاتيح انتعاش الاقتصاد السياسي ؛ فعلاقات الدول كافة تبدأ من الشراكة الاقتصادية ، وهذا يتطلب أيضا إعادة صياغة وترتيب للجهاز الدبلوماسي الإيراني والأخذ بعين الاعتبار الأهمية لمكانة بعض الأشخاص الذين يعملون في الخارجية ، وهو ما افتقد في الدورة الرئاسية السابقة<sup>(١٠)</sup> ، فتنبه ظريف على أهمية وضرورة العلاقات الثنائية ولاسيما مع اغلب الدول الغربية ، سرعان ما عاد ظريف علاقات التواصل التي كان قد أنشأها في واشنطن ونيويورك وبروكسل خلال فترة ولايته في الأمم المتحدة<sup>(١١)</sup> .

وإذا كانت المفاوضات مع الدول ( ٥ + ١ ) ستشكل أولوية للحكومة الجديدة ومهمة قد كلف بها ظريف ، إلا أن الروابط مع بعض البلدان كل على حدة قد تؤثر إيجاباً في طاولة الحوار، لذا فإن وضع محمد

ظريف مسألة إنهاء الحظر على دولته نصب عينيه من اجل الانطلاق نحو الخطط والرسومات الترميمية للاقتصاد، ابتداء من القطاع المالي من اجل رفع العقوبات الصارمة المفروضة على البنك المركزي أولاً ، من اجل إعادة الحصول على عائدات البلاد النفطية وغير النفطية بعملة الدولار، فهذا سيسهم بشكل كبير بإنجاح الخطط الفورية الداخلية ، وكذلك سوف يساعد على إعادة فتح المجال في السوق الداخلية أمام المواطنين الإيرانيين المقيمين في الخارج، الذين يقدرّون على المساعدة في عملية إنعاش اقتصاد بلدهم ، إما بجذب رؤوس الأموال إلى الداخل بشكل أو بآخر على تشجيع دور السياحة التي لها دور كبير في النمو الاقتصادي للبلاد أو بتفعيل علاقاتهم الاستثمارية مع تلك البلدان ، والأهم أنها تؤمّن فرص عمل للشباب فتحل بعض المشكلات المعيشية ، ولكن الأمر يتطلب جذب السياح كذلك ، وتقوية العلاقات مع الخارج ، ودعم القطاع الخاص<sup>(١٢)</sup> .

ثالثاً - مرحلة الدخول في العمق التفاوضي :

وبعد قرابة ثلاث أشهر من تولي ظريف وزارة الخارجية وكخطوة أولى لإنهاء مأزق مستمر منذ عشر سنوات بشأن البرنامج النووي الإيراني توصلت الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا في ( ٢٤ ) تشرين الثاني ( ٢٠١٣ ) إلى اتفاق جنيف وهو اتفاق مرحلي لسته أشهر حول البرنامج النووي مقابل تخفيف محدود للعقوبات التي يرضح تحت وطأتها الاقتصاد الإيراني بعد ( ٥ ) أيام ماراتونية من مفاوضات وصفت بأنها صعبة ، وان هذا الاتفاق يقضي بتقليص برنامج إيران النووي ، مقابل تخفيف محدود للعقوبات على إيران بما قيمته سبعة مليارات دولار على شكل تبادل تجاري ليكون خطوة نحو اتفاق شامل يضمن بأن البرنامج النووي الإيراني سيخصص لأغراض سلمية بحتة ، بعد ذلك تم التوصل إلى اتفاق أوسع من اتفاق جنيف وفي ( ٢ ) ابريل ( ٢٠١٥ ) جرت مفاوضات بين إيران والمجموعة ( ٥ + ١ ) في مدينة لوزان السويسرية الذي نص الاتفاق على حق إيران بعملية تخصيب اليورانيوم وهذا لم يذكر في اتفاق جنيف ، كما نص على رفع العقوبات المفروضة على إيران و وصف هذا الاتفاق بالاتفاق التاريخي ويعتبر الانجاز الأكبر لظريف وفريقه المفاوض ، وقد اعترف الدبلوماسيون الأمريكيون بأن ظريف كان يمتلك ميزة داخل

قاعة المفاوضات لأنه كان ملم بثقافتهم أفضل بكثير مما كانوا هم ملمين بثقافته (١٣) . وهو ما يؤثر أهمية المتغير الشخصي للمفاوض وحجم تأثيره في سير المفاوضات ونسب انجاز وتحقيق الأهداف المرسومة لها. ويرى ظريف إن فريق المفاوضات الإيراني قد حافظ على الانجازات النووية الإيرانية وانه منع الولايات المتحدة من الوصول إلى أهدافها في نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وكذلك منع تحويل إيران إلى خطر امني (١٤) .

ومما سبق نستطيع أن نوّشر الأهمية الكبرى لطبيعة الإعداد الشخصي والخلفية العلمية التي من الواجب توافرها في كل مفاوض قد تُسند له إدارة عملية التفاوض أو ملف تفاوض بغض النظر عن مستوى الأهمية ، إذ أن ذلك الإعداد والتهيؤ إنما يمثل الزاوية في كل عملية تفاوضية والذي يقودها نحو النجاح أو العكس ، وهو ما برز واضحاً في حالة وزير الخارجية الإيرانية مع جواد ظريف .

المطلب الثاني: المكاسب التي حققها ظريف من خلال المفاوضات

بعد عدة سنوات من الصراع والتحدي وإخفاق جولات سابقة عديدة من المفاوضات الصعبة ، توصلت الدول الكبرى ودولة إيران إلى اتفاق لحل أزمة برنامجها النووي، مما يشكل حجر أساس لاتفاق نهائي. وأهم ما تم الاتفاق عليه هو تخصيص اليورانيوم وتخفيض العقوبات، وبعد مفاوضات معقدة متواصلة ليلاً ونهاراً في لوزان السويسرية وقبلها في جنيف، وشد وجذب وتصريحات كثيرة متناقضة ومتباينة، إذ كان بعضها يشير للتفاوض بقرب التوصل إلى اتفاق وبعضها يدعو للتشاؤم وفشل المفاوضات؛ توصلت الدول الكبرى (الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا) مع إيران إلى اتفاق إطار لتسوية الملف النووي الإيراني.

وقد شكل ذلك الإطار التفاوضي مرحلة مهمة على طريق اتفاق نهائي خطط له لينجز في ( ٣٠ ) حزيران / يونيو ( ٢٠١٥ ) (١٥) طرح الرئيس الأمريكي اوباما ثلاثة حلول لكبح الطموحات النووية الإيرانية، وهي: الأول هو : اتفاق قوي ويمكن التثبيت منه مثل هذا سيؤدي إلى منع دولة إيران من الامتلاك على سلاح النووي .

والثاني هو : إننا يمكن أن نضرب المواقع النووية الإيرانية وبالتالي ندخل حربا في الشرق الأوسط وبذلك ندفع برنامج إيران إلى الوراء سنوات عديدة .

أما الحل الثالث هو : الانسحاب من الاتفاقات وكذلك المفاوضات ومحاولة دفع القوى الأخرى لمواصلة العقوبات الاقتصادية على دولة إيران وأن نأمل في تحقق أفضل النتائج وصرح أوباما إن الاتفاق من خلال التفاوض (( هو أفضل خيار لنا إلى حد بعيد )) .

وعلى ما يبدو أن الإدارة الأمريكية أتضح لها أن لا سبيل أمامها بخصوص الملف النووي الإيراني سوى التفاوض وأنها ذلك الصراع الطويل<sup>(١٦)</sup>.

ونستطيع أن نقول إن اتفاق لوزان في حزيران / يونيو ( ٢٠١٥ ) شكل إطارا مرجعيا مهما لكافة تفاصيل العملية التفاوضية ما بين إيران ومجموعة ( ٥ + ١ ) فيما بعد ويمكن محمد جواد ظريف من اخذ زمام المبادرة وجمع أهم الخيوط التفاوضية مما جعل كفة التفاوض تميل إليه ، ونستطيع أن نؤشر أهم تلك الثمرات التي تحققت من جراء ذلك الاتفاق وبالتالي :

١ . عدم مزج قضايا الملف النووي بغيره من القضايا العالقة ، فلم يفرض الاتفاق أية قيود على المنظومة الصاروخية لإيران ، رغم تصريحات ( فرانك روز ) نائب وزير الخارجية في ( ٢٧ ) أبريل / نيسان ( ٢٠١٦ ) بأن الولايات المتحدة ستعمل مع شركائها على الحد من إمكانات إيران الصاروخية ((والتي زادت بعد الإعلان في مارس ٢٠١٥ عن الصاروخ ( سومار ) المعدل من الروسي ( كي إتش ٥٥ ) والبالغ مداه ألفي كيلومتر)) .

كذلك لم يتعرض الاتفاق لأي قيود على العلاقات الإقليمية لإيران رغم التعهدات الغربية المتتالية لدول الخليج ، واكتفت الولايات المتحدة بزيادة تواجدها العسكري في مياه الخليج العربي اعتبارا من ( ٢٧ ) مارس ( ٢٠١٥ ) ، كوسيلة لطمأنه حلفائها بأننا هنا من أجلكم ، وقد كان ربط الاتفاق بالنشاط الإقليمي لإيران واردا في مقترحات عام ( ٢٠٠٣ ) كمثال ، والتي تضمنت في البند الثاني منها التعاون في الملف العراقي<sup>(١٧)</sup>.

- ٢ . رفع العقوبات الاقتصادية الخانقة على إيران تدريجياً بعد توقيع الاتفاق النهائي في يونيو / حزيران ( ٢٠١٥ ) ، تلك العقوبات التي بلغت ذروتها اعتباراً من ( ٢٠١٢ ) ، وصارت مربكة بشدة للاقتصاد الإيراني ومؤثرة على حياة المواطنين ، وكذلك التسييل التدريجي لأموال أصول إيران المجمدة في الغرب والبالغة وفقاً لتقديرات إيران المائة مليار دولار<sup>(١٨)</sup>.
- ٣ . استمرار ( مفاعل فوردو ) \* كمرکز بحثي للنظائر المشعة لعلاج السرطان بمشاركة دولية ، بديلاً عن مقترح سابق بتقديم دول الخمسة زائد واحد النظائر المشعة لإيران ، وهو ما يضمن التراكم المعرفي في هذا المجال لإيران وليس استهلاكه وحسب<sup>(١٩)</sup> .
- ٤ . إعادة إنتاج النفط ، والذي يمكن أن يصل إنتاجه إلى ( ٤ ) ملايين برميل يومياً في أقل من ( ٣ ) أشهر بعد رفع العقوبات وارتفاع عائدات النفط المقدرة بـ ( ٢٥ ) مليار دولار في موازنة ( ٢٠١٥ ) إلى نحو ( ١٠٠ ) مليار دولار في ( ٢٠١٧ ) مقارنة بنحو ( ١٢٠ ) مليار عائدات العام ( ٢٠١١ )<sup>(٢٠)</sup>.
- ٥ . السماح لإيران بالعودة إلى النظام المالي العالمي بما يشمل كافة العمليات المصرفية ولا سيما التي تتعلق بمدفوعات صادرات النفط ومختلف الصادرات من المنتجات الإيرانية بالعملة الحرة خاصة الدولار الأمريكي واليورو وكذلك مدفوعات إيران قيمة مستورداتها من مختلف دول العالم بعد فك عزلتها الاقتصادية ، علماً أن إيران كانت في ظل العقوبات تلجأ إلى التحايل في مدفوعاتها الخارجية وإيراداتها وذلك باعتماد نظام المقايضة ، وقد ترتب لها بذلك ديون على الدول المستوردة للنفط بمليارات الدولارات<sup>(٢١)</sup>.
- ٦ . عودة إيران إلى التعامل مع مؤسسات التمويل الدولية ، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي والحصول منها على قروض مختلفة وبشروط متعارف عليها في العلاقات الدولية<sup>(٢٢)</sup> .
- ٧ . عودة الاستثمارات الخارجية المباشرة ، لتتدفق إلى إيران ، بما فيها استثمارات شركات النفط الأجنبية ، وشركات إنتاج السيارات ، والتي ترغب في استعادة مكانتها في تطوير الصناعة الإيرانية .
- ٨ . دعم احتياطي البنك المركزي البالغ حالياً نحو ( ٦٢ ) مليار دولار أمريكي ، وكان يفوق ١٠٠ مليار دولار قبل العقوبات ، ومن شأن ذلك أن يوفر الدعم والحماية للنقد الوطني واستعادة قيمته السابقة، إذ كان

الدولار الأمريكي يعادل ( ١٢ ) ألف ريال ، وفي الوقت نفسه يخفض معدل التضخم إلى أقل من ( ١٥% ) (٢٣) .

وفي مقابل هذا أن تتعهد إيران بتخفيض إمكانات إيران النووية، بما يضمن اقتصارها على الأهداف السلمية خلال السنوات العشر مدة الاتفاق. وجاءت البنود أكثر إحكاما من مقترحات سابقة، تحويل مفاعل فوردو لمركز أبحاث نووية، وكذلك وقف تخصيص اليورانيوم ( ٢٠% ) فأكثر ، وتصدير اليورانيوم المخصب فوقها ، وهو ما عارضته إيران في مقترحات ( ٢٠١٢ ) ، كذلك إعادة هيكلة مفاعل الماء الثقيل في ( أراك ) لتخصيب اليورانيوم ، وهو ما لم تتضمنه المقترحات السابقة، فضلا عن الرقابة الدولية المطلقة والمفتوحة وبدون ترتيب مسبق ، على كل المنشآت النووية الإيرانية ، والتي كانت موجودة دائما في جميع المقترحات . وكذلك رفع العقوبات وفقا للاتفاق الإطارى سيكون تدريجيا، ومرتبا على درجة التزام إيران بتطبيق ما يخصها، وهي الصيغة التي عارضتها إيران قبل أن تقبلها أخيرا، خوفا من التذرع بها لاستمرار العقوبات بعد أن يتم تخفيض الإمكانيات النووية الحالية وهذه المكاسب ومعايير الاتفاق تركت أثر كبير وردود أفعال ومواقف على الساحة الدولية والإقليمية اتجاه الاتفاق الإطارى بين إيران ودول الخمسة زائد واحد (٢٤) .

يعد الاتفاق النووي الذي تم عقده بين إيران ودول ( ٥ + ١ ) في عهد ولاية الرئيس الأمريكي باراك اوباما في عام ( ٢٠١٥ ) ، انجازاً كبيراً وخطوة متقدمة بالنسبة للدبلوماسية التي قادها محمد جواد ظريف ، إلا أن تغيير الإدارة الأمريكية بوصول دونالد ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة في ( ٢٠١٧ ) ، احدث تغيير كبيراً في السياسة الأمريكية وأخذت تتعالى الأصوات في داخل الإدارة الأمريكية بضرورة إلغاء الاتفاق النووي باعتباره أسوأ صفقة دخلت بها الولايات المتحدة مع أكبر دولة راعية للإرهاب واحد محاور الشر في العالم من وجهة النظر الأمريكية.

وهذا التهديد الأمريكي بإلغاء الاتفاق تعاضم بشكل كبير على اثر قيام إيران بأجراء اختبارات لصواريخ بالستية عدتها الإدارة الأمريكية خرق وانتهاك لبنود الاتفاق النووي يضاف إلى ذلك أدراك ترامب بعدم جدوى الاتفاق في الحد من سلوك إيران المزعزع للاستقرار في المنطقة بل بالعكس أتاح الاتفاق لإيران كسب الوقت

للتخفيف من شدة ضغط العقوبات الاقتصادية عليها وأخذت تتمدد بقوة بالمنطقة من خلال دعم حلفائها المسلحة في لبنان والعراق وسوريا واليمن .

وهو ما أنتج في النهاية قيام الرئيس ترامب بالانسحاب من ذلك الاتفاق وإعلانه تنكر حكومة الولايات المتحدة لما قامت بإقراره مسبقاً، مما دفع بالدول الأخرى التي اشتركت به بإبداء عدم رضاها من هذه الخطوة لكنها لم تقم بإنكار ذلك درئاً لما قد تتعرض له من سياسات غير محسوبة من قبل الرئيس ترامب . أما إيران فإن مسألة تطوير برنامجها النووي كانت ولا تزال تُعد رمزاً لضمود الأمة ، ولاسيما أمام التحديات والعقوبات الغربية المتواصلة ، هي تسعى لتعزيز علاقتها مع روسيا لكونها الشريك الأساسي ومصدر تزويدها بالتكنولوجيا النووية بوصفها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مستهدفة بذلك إفشال المساعي الغربية<sup>(٢٥)</sup>

ومن خلال البحث نستطيع أن نقول إن نجاح إيران في بناء ترسانتها العسكرية ، وتطوير أنظمتها الصاروخية ، وقواها البحرية والجوية والتقدم العلمي تحت الحصار والتهديد ، ونجاحها أيضاً في امتلاك التكنولوجيا النووية التي بات يحسب لها حسابات كبيرة ، إنما جاء بدرجة كبيرة من النجاح الذي تحقق لها في اتفاق جنيف، مع الدول الكبرى فوزاً دبلوماسياً واقتصادياً كبيراً ، فقد خففت العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على إيران ، وحصلت على اعتراف دولي بحقها بتخصيب اليورانيوم على أن لا تتجاوز نسبة التخصيب ( ٥% ) ، ومنع ضربة عسكرية لمنشآتها النووية ، لكن الإنجاز الأكبر بالنسبة إلى إيران هو عودتها بقوة إلى الساحة الدولية ، وفرض نفسها من جديد كقوة لها نفوذها ووزنها في حل قضايا الشرق الأوسط الشائكة ، كما واعد الاتفاق النووي الذي راوغ العديد من المفاوضين طوال عدة سنوات من المباحثات والمفاوضات، أحد أهم نجاحات الدبلوماسية الدولية منذ بداية القرن؛ وقد وُصف الاتفاق ( اتفاق لوزان ) في الولايات المتحدة بأنه أبرز إنجاز لإدارة الرئيس السابق باراك أوباما في مجال السياسة الخارجية ، بينما وصف حلفاء إيران الإقليميين وأنصار الرئيس الإيراني حسن روحاني بأنه أبلغ أثراً من القنبلة النووية ذاته . وهنا تؤكد الباحثة إن نجاح ظريف في عقد اتفاق لوزان يعود إلى جملة من الأسباب ومن أهمها:

- ١ . خطاب الاعتدال والانفتاح الذي تبناه ظريف في سياسته الخارجية .
- ٢ . الخبرة التي أكتسبها من خلال عمله سفيرا لإيران في هيئة الأمم المتحدة وكذلك الاستفادة من العلاقات الطيبة التي كونها مع المسؤولين الغربيين خلال فترة عمله .
- ٣ . امتلاكه القدرة على عرض وجهة نظره بأسلوب مقنع ومؤثر وكذلك بأسلوب موضوعي . ٤ . استطاع الاستفادة من موقع إيران في الشرق الأوسط، الذي يتميز بعدم الاستقرار ، حيث أستخدم مختلف قضاياها المنطقية كأوراق ضغط في المفاوضات حول البرنامج النووي .
- ٥ . ركز على فقرة إن امتلاك إيران للطاقة النووية للأغراض السلمية فقط وهذا لا يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، كما تعهد بإبقائها قاصرة على الاستخدامات السلمية .
- ٦ . استطاع الاستفادة من موارد إيران الاقتصادية الكبيرة والمتنوعة ، التي لديها احتياطات نفطية ضخمة ، مما جعل القوى الدولية الكبرى تنقسم في مواقفها اتجاه البرنامج النووي الإيراني .

#### الخاتمة:

لقد حاول البحث أن يعطي صورة دقيقة قدر المستطاع عن الأداء التفاوضي في تجربة وزير الخارجية الإيراني السيد محمد جواد ظريف وبيان تأثيره الشخصي في إدارة المفاوضات الإيرانية على ملفها النووي مع الدول الغربية، إذ حاولنا تجميع كافة أجزاء هذه الصورة الكبيرة والمعقدة بسبب الظروف الإقليمية والدولية التي نعيشها حالياً مع تصاعد حدة التوترات خاصة حيال الجمهورية الإسلامية الإيرانية من قبل قوى إقليمية ودولية ، وكذلك بيان الأثر الشخصي الذي مارسه الوزير ظريف في عملية التفاوض تلك وكيفية الاستثمار الجيد والدقيق لنقاط القوة وما كان يتمتع به الجانب الإيراني من مميزات تفاوضية من قبل فريقه التفاوضي ممثلاً برئيسه وبقية أعضائه ، إذ كان لشخصية السيد ظريف دوراً هاماً وواضحاً في نجاح العملية التفاوضية والوصول إلى نتائج ايجابية جعلت من تلك العملية نصراً كبيراً للإيرانيين لأسباب عديدة داخلية وخارجية لا يمكن الإحاطة بها في هذا البحث الذي كان التركيز محدداً في على موضوعة هي جزء من هذه العملية الكبيرة والمعقدة والتي تتطلب دراسة أكثر سعة وشمولية .

## الهوامش:

١. جاي سولمون ، حروب إيران ، ترجمة : فواز زعرور ، دار الكتاب ، ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٧ ، ص ٣٠٤ .
٢. ملفات بحثية ، القوى الداخلية في المجتمع الإيراني المحور الرابع : الإعلام والمراكز البحثية ، إعداد : إدارة البحوث والدراسات ، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ( ٢٠ ) أكتوبر ( ٢٠١٥ ) ، ص ١٨ .
- \* سعيد جليلي ، أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران ومسؤول ملف المفاوضات في إيران للفترة ( ٢١ ) أكتوبر ( ٢٠٠٧ ) إلى ( ٥ ) سبتمبر ( ٢٠١٣ ) .
٣. محمد محسن أبو النور ، مراكز صنع القرار الإيرانية : الأداة العلمية الثابتة لمشاريع التوسع والتمدد ، تاريخ النشر : ( ٦ ) آب ( ٢٠١٥ ) ، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث / السورية نت ، على الموقع الإلكتروني : ( <https://www.alsouria.net/content> ) .
٤. شهير شهيد ثالث ، سياسة الرئيس الإيراني حسن روحاني : الاعتدال المنحاز ، مجلة العرب الدولية ، المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق ، العدد ( ١٥٨٧ ) سبتمبر / أيلول ( ٢٠١٣ ) ، ص ٨ . ٩ .
٥. جاي سولمون ، حروب إيران ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩١ .
- 6 . Sam Sasan Shoamaneh, How and Why to Promote US- Iran Rapprochement , MIT International Review , No . (June), Massachusetts Institute of Technology, Massachusetts, United States , 2009 , P.2 - 3
٧. شحاته محمد ناصر ، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني حدود التأثير وأهم الملامح ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد ( ١٩١ ) ، أبو ظبي ، ط ١ ، ٢٠١٤ ، ص ٢٩ .
٨. عبد الأمير محسن جبار الأسدي ، إيران في عهد الرئيس حسن روحاني ، مجلة السياسة الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة المستنصرية ، السنة التاسعة ، العدد ( ٢٥ ) ، ٢٠١٥ ، ص ٦ .
- \* احد رؤساء جمهورية إيران .
٩. جاي سولمون ، حروب إيران ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩١ . ٢٩٢ .
١٠. فرح الزمان أبو شعير ، الاقتصاد العقبة الأبرز أمام حكومة روحاني ، تقارير ، مركز الجزيرة للدراسات ، ( ٢١ ) أغسطس / آب ( ٢٠١٣ ) ، ص ٧ .

١١. جاي سولمون ، حروب إيران ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٢ .
١٢. فرح الزمان أبو شعير ، ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ .
١٣. جاي سولمون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٤ . ٣٠٤ .
١٤. محمد جواد ظريف ، سعادة السفير ، ترجمة مهدي العطار مركز اوال للدراسات والتوثيق ، بيروت ، ٢٠١٧ ، ص ٣٢٨ .
١٥. مثنى حمدي توفيق ، البرنامج النووي الإيراني بين المانع الغربي والطموح الإيراني ، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤ .
١٦. ميثاق مناحي العيساوي ، الانعكاسات الإستراتيجية لإطار الاتفاق النووي بين إيران ودول ( ٥ + ١ ) دراسة مستقبلية ، بحث منشور في مجلة جامعة كربلاء العلمية ، العدد الثالث ، المجلد الثالث عشر ، ٢٠١٥ ، ص ٢٥٧ .
١٧. ميثاق مناحي العيساوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٧ .
١٨. عبد الفتاح علي الرشدان ، تركيا والبرنامج النووي الإيراني حدود الاتفاق والاختلاف ( ٢٠٠٣ . ٢٠١٦ ) ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، الدوحة ، قطر ، ٢٠١٦ ، ص ١٣٧ .
- \* مفاعل لتخصيب اليورانيوم مساحته ( ١٠٠ ) ألف كم مربع أنشئ تحت الأرض بـ ( ٨ ) أمتار ومحمي بجدار سمكه ( ٢,٥ ) متر يحويه جدار آخر خرساني . في ( ٢٠٠٤ ) دعم سقفه بالأسمنت المسلح وتغطى بـ ( ٢٢ ) مترا من الأرض . كشف عن وجوده وعن موقع آخر في أراك المعارض علي رضا جعفر زاده في ( ٢٠٠٢ ) . والمركز خاضع لرقابة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية .
١٩. عطا محمد زهرة ، البرنامج النووي الإيراني ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٥ ، ص ٧٣ .
٢٠. ميثاق مناحي العيساوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٨ .
٢١. زياد يوسف حمد ، الأداء التفاوضي وأثره في عملية التفاوض ( الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني ، أنموذجا ) ، بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية ، العدد ( ٢ ) ، المجلد ( ٤٤ ) ، ٢٠١٩ ، ص ٣٢٠ . ٣٢١ .
٢٢. المصدر نفسه ، ص ٣٢١ .
٢٣. ميثاق مناحي العيساوي ، الانعكاسات الإستراتيجية لإطار الاتفاق النووي بين إيران ودول ( ٥ + ١ ) دراسة مستقبلية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٨ .

- ٢٤ . حسين مشيت طريو وآخرون ، الإدارة الأمريكية الجديدة ومستقبل الاتفاق النووي الإيراني بين مشهدي الإلغاء وتشدد العقوبات الاقتصادية ، بحث منشور في مجلة الدراسات العربية والدولية ، العدد ( ٦٠ ) ، المجلد ( ٦٠ ) ، السنة ( ٢٠١٨ ) ، ص ٥ .
- ٢٥ . حسين مشيت طريو وآخرون ، الإدارة الأمريكية الجديدة ومستقبل الاتفاق النووي الإيراني بين مشهدي الإلغاء وتشدد العقوبات الاقتصادية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠١ .

### المراجع:

- ١ . جاي سولمون ، حروب إيران ، ترجمة : فواز زعرور ، دار الكتاب ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٧ .
- ٢ . إدارة البحوث والدراسات ، القوى الداخلية في المجتمع الإيراني المحور الرابع : الإعلام والمراكز البحثية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ( ٢٠ ) أكتوبر ( ٢٠١٥ ) .
- ٣ . محمد محسن أبو النور ، مراكز صنع القرار الإيرانية : الأداة العلمية الثابتة لمشاريع التوسع والتمدد ، تاريخ النشر : ( ٦ ) آب ( ٢٠١٥ ) ، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث / السورية نت .
- ٤ . شهير شهيد ثالث ، سياسة الرئيس الإيراني حسن روحاني : الاعتدال المنحاز ، مجلة العرب الدولية ، المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق ، العدد ( ١٥٨٧ ) سبتمبر / أيلول ( ٢٠١٣ ) .
5. Sam Sasan Shoamanesh, How and Why to Promote US- Iran Rapprochement , MIT International Review , No . (June), Massachusetts Institute of Technology, Massachusetts, United States , 2009 .
- ٦ . شحاته محمد ناصر ، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني حدود التأثير وأهم الملامح ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد ( ١٩١ ) ، أبو ظبي ، ط ١ ، ٢٠١٤ .
- ٧ . عبد الأمير محسن جبار الأسدي ، إيران في عهد الرئيس حسن روحاني ، مجلة السياسة الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة المستنصرية ، السنة التاسعة ، العدد ( ٢٥ ) ، ٢٠١٥ .
- ٨ . فرح الزمان أبو شعير ، الاقتصاد العقبة الأبرز أمام حكومة روحاني ، تقارير ، مركز الجزيرة للدراسات ، ( ٢١ ) أغسطس / آب ( ٢٠١٣ ) .
- ٩ . مهدي العطار ، محمد جواد ظريف ، سعادة السفير ، مركز اوال للدراسات والتوثيق ، بيروت ، ٢٠١٧ .

١٠. مثنى حمدي توفيق ، البرنامج النووي الإيراني بين المانع الغربي والطموح الإيراني ، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية .
١١. ميثاق مناحي العيساوي ، الانعكاسات الإستراتيجية لإطار الاتفاق النووي بين إيران ودول ( ٥ + ١ ) دراسة مستقبلية ، بحث منشور في مجلة جامعة كربلاء العلمية ، العدد الثالث ، المجلد الثالث عشر ، ٢٠١٥ .
١٢. عبد الفتاح علي الرشدان ، تركيا والبرنامج النووي الإيراني حدود الاتفاق والاختلاف ( ٢٠٠٣ . ٢٠١٦ ) ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، الدوحة ، قطر ، ٢٠١٦ .
١٣. عطا محمد زهرة ، البرنامج النووي الإيراني ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، ط١ ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٥ .
١٤. زياد يوسف حمد ، الأداء التفاوضي وأثره في عملية التفاوض ( الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني ، أنموذجا ) ، بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية ، العدد ( ٢ ) ، المجلد ( ٤٤ ) ، ٢٠١٩ .
١٥. حسين مشيت طريو وآخرون ، الإدارة الأمريكية الجديدة ومستقبل الاتفاق النووي الإيراني بين مشهدي الإلغاء وتشدد العقوبات الاقتصادية ، بحث منشور في مجلة الدراسات العربية والدولية ، العدد ( ٦٠ ) ، المجلد ( ٦٠ ) ، السنة ( ٢٠١٨ ) .